

في أفق السياسة العالمية

في هيئة الأمم المتحدة

لم يكده ينقضى عامان على انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وإنشاء هيئة الأمم المتحدة ، حتى بدأت سحب الخلاف تتجمع وتتلبد بين الدول الكبرى ، ويات جو العلاقات الدولية ينذر بأخطر العواصف وأشد الأنواء . وكان الناس يتوقعون بعدما عانوه من أرزاء الحرب الأخيرة وويلاتها ، أن يكون السلام الذي يعقبا أدنى إلى تحقيق المبادئ الإنسانية العامة ، التي طالما نادى بها سياسة الحلفاء في أثناء الحربين العالميتين وضمنوها عهودهم ومواثيقهم ، فيعيش الناس في أوطانهم أحراراً آمنين ، محررين من خوف الحرب والعدوان ، فإذا هم اليوم يواجهون في ظلال السلم المزيف حالة أشد وقعاً على أعصابهم وأسوأ أثراً في علاقاتهم واقتصادياتهم من حالة الحرب نفسها . والناس في دهشهم وحييرهم مختلفون في تفسير ما أصابهم من حيبة وابتئاس ، كل يحاول تأويله بحسب ما يعتنق من مبادئ و آراء سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية . ومع ذلك فليست هذه أول مرة في الأزمنة الحديثة يخرج فيها العالم من حرب عامة ، منهوك القوى ، مصدع البنيان ؛ فقد اجتاحت أوروبا الحروب النابليونية مدة خمسة عشر عاماً تقريباً ووسعت ميادين الحرب العالمية الأولى معظم قارة أوروبا ، وبلاد الشرق الأوسط ، وجهات من الشرق الأقصى ، وجميعها اكتوت بناها أكثر من أربع سنوات ، ولكن السلام الذي أعقب كلا من الحربين لم يتعرض لخطر الانتكاس والانتقاض السريع كما تعرض له السلم هذه المرة .

بعد الحروب النابليونية عقد الحلفاء مؤتمر فينا ، وأعلنوا للملأ عزمهم على تقرير سلام دائم بين الدول يكون أساسه توازن القوى وقمع الثورات . واتفقت الدول الكبرى فيما بينها على أن يجتمع مندوبون عنها في أماكن ومواعيد يتفق عليها لاتخاذ الوسائل التي تصون التسويات الاقليمية التي

أبرموها ، وتكفل لشعوب أوروبا سعادتها واستقرار السلام في ربوعها . وقد كان المقصود طبعاً من سعادة الشعوب واستقرار السلم ، القضاء على الحركات الثورية التي قد تقوم ضد الملوك فتنغص على الناس حياتهم ، كما فعلت الثورة الفرنسية في فرنسا وأوروبا . وقد نجح المؤتمر الأوربي أو الكنسرت Concert في تحقيق هذه الأغراض رغم الخلاف الأيديولوجي أو المذهبي ، الذي كان يفرق إذ ذاك بين روسيا ومعها النمسا وبروسيا ، وبين إنجلترا ومعها فرنسا . فقد كانت حكومات الفريق الأول أوتقراطية رجعية ، وأما حكومتا الفريق الثاني فكانتا أميل إلى اتباع المبادئ الديمقراطية النيابية في حكمهما . ومع ذلك فقد ساد الجميع اعتقاد واحد بضرورة حفظ السلام بين الدول ومقاومة الثورات بصفة عامة أيها كانت . وكان اتفاق الدول على هذا الأساس وبدرجات متفاوتة كافياً لايجاد نوع من التعاون استطاعوا به أن يصونوا السلام في أوروبا مدة طويلة ، وحالوا بوساطته دون وقوع حرب أوربية كبرى من سنة ١٨١٥ إلى ١٨٥٢ ، حين قامت حرب القرم ، واشتبكت فيها إنجلترا وفرنسا وتركيا وييدمنت من جهة وروسيا من جهة أخرى .

وكذلك كانت الحال عقب الحرب العالمية الأولى أدعى إلى صيانة الأمن والسلام العام بين الدول منها في أيامنا هذه . فقد تمخضت تلك الحرب عن أكبر وأهم مؤسسة عالمية ابتدعها العقل البشري لتعاون الدول وحفظ السلام بينها ، تلك هي عصبة الأمم التي أمدتها الحلفاء في أول أمرها بسلطانهم وأحاطوها باهتمامهم ، حتى تمت قوتها وعظم خطرهما واستمع العالم إلى كلمتها ؛ إلى أن طغت على أوروبا موجة الدكتاتورية ، وذعر مجلس العصبة من خيال الحرب العامة ، فجبت العصبة وضعفت ، وما زالت الأسقام تتناوبها والصدبات تتوالى عليها من كل جانب حتى أدركتها الوفاة الطبيعية بقيام الحرب الأخيرة بعد انقضاء عشرين عاماً على صلح فرساي .

ولم يكن الوفاق شاملاً صفوف الحلفاء في الحرب الأخيرة لا في الخطط الحربية ولا في المبادئ السياسية والاقتصادية ، ولكنهم كانوا جميعاً يخشون الروح الحربية في ألمانيا ، وطغيان النازية في أوروبا ؛ فكان هذا الخوف من أقوى العوامل التي ساعدت على تماسك الحلفاء في أثناء الحرب ؛ حتى إذا ما انتهت بانتصار الحلفاء وزالت النازية وكادت تزول معها ألمانيا من

الوجود ، وجد الحلفاء أنفسهم في مواجهة بعضهم بعضاً ، وقد تداعت الأسوار والحصون والحدود التي كانت للعدو المشترك ، وجاءت جحافل النصر فدمرتها تدميراً . لقد كان قيام ألمانيا ورغبة الجميع في القضاء على طغيانها هو العامل المشترك الذي أحكم الصلات بين اتحاد السوفييت والدول الغربية ؛ وكان من سوء حظ الحلفاء أنهم لم يستبقوا بعد الحرب ظلاً لألمانيا كما فعلوا في الحرب العالمية الأولى . ولذلك فإنه لما ذهبت ألمانيا ذهب معها عامل الوفاق ، وبقي الفريقان مجردين من أي نوع من أنواع المشاركة ، حتى ليخيل لنا أن هيئة الأمم المتحدة التي أنتجتها جهود الحلفاء المشتركة قبيل انتهاء الحرب قد جاءت عفواً ومن غير إيمان صحيح برسالتها ، وكانت بذلك أشبه شيء في التاريخ بالمحالفة المقدسة التي أعقبت الحروب النابليونية ، وحادت بها قريحة إسكندر الأول عاهل روسيا ، فوقعها الحلفاء آنئذ ساخرين ؛ وسرعان ما ظهر للناس أن الوثيقة لم تكن حلفاً صحيحاً ، وليس لها من القداسة أكثر من اسمها .

لذلك كان هذا العقم المبكر الذي أصاب هيئة الأمم المتحدة فشل حركة مجلس الأمن فيها وكدس المشكلات بعضها فوق بعض على عاتق جمعيتها العمومية دون أن تصل إلى حل لها ، وجلها مسائل لم تجد طريقها إلى المجلس أو الجمعية إلا لخطورتها واحتمال تهديدها للأمن الدولي والسلام العام .

وعسير علينا أن نعتقد أن أسباب هذا العقم كامنة في حق « الفيتو » أو حق الاعتراض الذي احتضت به الدول الخمس الكبرى ؛ فقد كان إجماع الآراء شرطاً محتملاً لسريان قرارات مجلس عصبة الأمم ، ومع ذلك عاشت العصبة وخدمت قضية السلام العام سنين طويلة . ولا نظن أن اشتراك روسيا والولايات المتحدة في هيئة الأمم منذ تكوينها واحتضان أمريكا للهيئة في بلادها من شأنه أن يشل حركتها أو يوغر صدر روسيا عليها . بل إننا على العكس نرى في اشتراك جميع الدول الكبرى والصغرى في الهيئة وفي حذب أمريكا عليها ، خير ضمان لنجاحها على مر السنين . غير أننا قد نلمح سبب عقم الهيئة في اختلاف المذاهب السياسية التي تدين بها حكومات الحلفاء ، ويختلفون من أجلها ذلك الاختلاف الأساسي الذي كاد يجعل التفاهم بينها مستحيلاً . ومع ذلك ما أيسر أن نرى حكومات الكتلتين الشرقية والغربية كلاً منها تباهى بأن نظام الحكم فيها إنما هو النظام الديمقراطي الصحيح ، وأنه في غيرها من

حكومات الفريق الآخر إنما هو الفاشية أو النازية بعينها . ولا يعقل بطبيعة الحال أن نحمل معنى الديمقراطية ذلك التناقض الصارخ الذي لا تنى الدول عن ترديده لا في منتدياتها وصحفها فحسب بل كذلك في ساحات هيئة الأمم المتحدة نفسها . ولو أنعمنا النظر لرأينا سبب هذا التناقض واضحاً فيما يؤول به الفريقان معنى الديمقراطية التي يتسدقان بها .

فدول الكتلة الشرقية تفسر الديمقراطية تفسيراً اقتصادياً اجتماعياً ، وترى أنه ما دامت موارد الثروة فيها ملكاً للدولة ، والتجارة الخارجية احتكاراً بيدها ، وما دام الانتاج فيها موزعاً على الفلاحين والعمال دون أى تعطل ، فماذا يهم بعد ذلك أن تكون الحريات محدودة والسلطات السياسية جميعاً بيد الحزب الذي يسيطر على كل شئ في الدولة ؟ وأما الدول الغربية فتفسر الديمقراطية تفسيراً سياسياً ، وتقول إن النظام الديمقراطي الصحيح يتمثل في الحكم النيابي أو البرلماني الذي يتيح لكل فرد حق إعطاء صوته في الانتخابات ، ويضمن لهم جميعاً احترام الفردية والملكية وحرية الاعتقاد الديني والصحافة والكتابة والخطابة في حدود القانون العام ؛ ولا يضير الديمقراطية مع ذلك أن تكون الصناعات والأعمال العامة بأيدي أصحاب رؤوس الأموال ، وأن يكون العمال تابعين لهم في الحدود التي تقرها الدولة لحماية مصالحهم . من ذلك يتضح أن الفريقين محقان فيما يدعيانه ؛ فحكومات الكتلة الشرقية ، ديمقراطية من الوجهة الاقتصادية . وحكومات الكتلة الغربية ، ديمقراطية من الوجهة السياسية . وإذا كانت حكومات الفريق الثاني تعمل جاهدة ، كما في بريطانيا ، لتأمين موارد الثروة فيها وتحقيق تفسير الديمقراطية بوجهتها السياسية والاقتصادية معاً ، فإن حكومة اتحاد السوفييت لا تؤمن في الوقت الحاضر إلا بالوجهة التي طبقتها في بلادها ، ولا يكفياً أن تنحصر جهودها في دائرة الكتلة الشرقية وحدها ، بل إنها لتعمل حثيثاً على كسب شعوب العالم كله إلى صفوفها .

وسياسيو الفريقين على علم تام بهذه الحقائق وتلك الخطط ما ظهر منها وما استتر ، ولكنهم جميعاً يتغابون ويتظاهرون ليمثلوا أمام العالم أدوار البطولة في البراءة والتضحية . وهم بتمثيلهم هذا إنما يحاولون أن يخفوا مثالهم ، وأن يستروا على أعراض مرض الاستعمار الخبيث الذي يصيب الدول الطامعة إذا

ما استشعرت القوة على البطش والقهر. وقد كانت العلة قبل الحرب الأخيرة محصورة في بريطانيا وحدها، وفي فرنسا إلى درجة ما، ولكن ما كادت الحرب تنتهي حتى بدت أعراض المرض صارخة على وجه روسيا والولايات المتحدة، وأصبحت القوى الثلاث تتنازع فيما بينها السيطرة والتفوق في العالم. ولم يبق شك إذن في أن أسباب المناقسة والانقسام لا ترجع إلى الخلاف الأيديولوجي أو المذهبي كما يبدو لأول وهلة، وإنما توجد أسبابها كامنة في شهوة الاستعمار التي تسلطت على الدول الكبرى، ولا سبيل إلى تراجع إحداها عن تحقيق أغراضها إلا « بالحرب ». وقد كشفوا أخيراً عن نوع جديد من الحرب هو الحرب « الجامدة » أو « الباردة » التي لا تسيل فيها الدماء، ولا يتطلب نشوبها قطع العلاقات أو سحب السفراء. وهذه هي الحرب التي لم يألفها العالم من قبل، والتي تعانها الشعوب الآن في داخل هيئة الأمم المتحدة. وإليك زيارة خاطفة لبعض ميادين الحرب « الجامدة » الجديدة ولنبدأ بالبلقان:

— تطورت الحال في البلقان على أثر عودة الملكية إلى اليونان في العام الماضي، وباتت اليونان تعاني منذ ذلك الوقت أوجاع حرب أهلية جديدة من تلك الحروب التي ما برحت تنتاب هذه البلاد بين آونة وأخرى. فقد أبان استفتاء الشعب في سبتمبر سنة ١٩٤٦ أن نحو ١,١٧٠,٠٠٠ نفس قد اقترحوا في صف الملك ونحو ٥٢٣,٠٠٠ قد أعطوا أصواتهم ضد الملكية. ومن هذا العدد الضخم فرت آلاف عدة عابرة الحدود إلى دول البلقان المجاورة، وهي بلغاريا وألبانيا ويوغسلافيا. وفي هذه البلاد عامة وفي يوغسلافيا بصفة خاصة أخذ الاغريق الجمهوريون يتتقنون بالثقافة الشيوعية، ويتدربون حربياً، حتى إذا كمل إعدادهم تسربوا إلى داخل حدود اليونان ولاذوا بجبالها ووهادها يعتمسون فيها، ومنها يكرون ويفرون ويشنون حرب العصابات على قوات الحكومة وأهل القرى الواقعة في دائرة نفوذهم. وقد تقدمت اليونان في حلال هذا العام تشكو إلى مجلس الأمن من أن بلغاريا وألبانيا ويوغسلافيا تتآمر عليها وتترصب بها الدوائر، وأنها تيسر للعصابات عبر الحدود وإثارة الفتن والقتل بين سكانها الآمنين، مما يعرض السلام في البلقان وخارجه لخطر محقق. وقد ألفت المجلس لجنة دولية لبحث الشكوى، وتقدمت اللجنة

بمقترحاتها للمجلس ، وكان أهمها تعيين مندوب أو لجنة صغيرة شبه دائمة لمراقبة الحدود بين اليونان وجيرانها نيابة عن هيئة الأمم . فاعترضت دول البلقان الثلاث على افتتاح الهيئة على سيادتها وتدخلها في شؤون تعدها من صميم اختصاصها ، ووقف المندوب الروسي ينفي تهمة الاعتداء عن دول البلقان ، ويقرر أن حرب العصابات في اليونان ، إنما هي مظهر من مظاهر الحرب الأهلية التي منيت بها اليونان ، وأن السبب الرئيسي لاشتعال هذه الحرب واستمرارها إنما يرجع إلى بقاء القوات الإنجليزية محتلة البلاد ، وإعلان مبدأ ترومان الجديد الذي يقضى بتقديم المساعدة لكل من اليونان وتركيا ، وعلى ذلك تشجعت العناصر الرجعية في اليونان ، وأصرت على البطش بالعناصر الديمقراطية الحرة فيها . لذلك احتدم الخلاف بين الدول الشرقية والدول الغربية . وكما اتخذ المجلس قراراً لحل المسألة ، رفع المندوب الروسي يده بالاعتراض . لذلك قرر المجلس آخر الأمر عرض الموضوع على الجمعية العمومية لهيئة الأمم التي انعقدت في ١٦ سبتمبر الماضي . وقد نظرت اللجنة السياسية في موضوع الخلاف واتخذت أخيراً قراراً بأكثرية ٣٦ صوتاً ضد ٦ أصوات ، وامتناع عشر دول عن التصويت ، وبنص القرار على ما يأتي :

« بعد أن أخذت اللجنة السياسية علماً بالتقرير الذي وضعت له لجنة التحقيق الدولية ، واتضح منه بأغلبية الأصوات أن بلغاريا وألبانيا ويوغسلافيا قد منحت مساعدتها وتأييدها للعصابات الثائرة التي تقاتل ضد الحكومة اليونانية ، فان اللجنة تدعو ألبانيا وبلغاريا ويوغسلافيا إلى الكف عن تقديم أية مساعدة في المستقبل لهذه العصابات » . وكذلك وافقت اللجنة على تأليف لجنة خاصة لمراقبة الحالة بالبلقان ، واحتفظ فيها بمقعدين لروسيا وبولندا ، ولكن مندوبي الدولتين أعلننا انسحابهما من اللجنة ، وعاد الاشكال إلى ما كان عليه . وليس أدل على هبوط قيمة مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة في نظر الدول من الخطاب الذي أرسله أعضاء اللجنة البلقانية في شهر يوليو الماضي ينبئون فيه المجلس بأن حكومتى يوغسلافيا وألبانيا قد منعتاهم من مباشرة التحقيق في بلادهما ، وأن بلغاريا اشترطت عليهم شروطاً لم يسعهم سوى رفضها . وأخيراً قال الأعضاء بالنص : « إن هذه الدول قد أظهرت احتقارها وامتنانها للسلطات التي خولها مجلس الأمن للجنة . »

٢ - وهناك مسألة العضوية في مجلس الأمن وفي هيئة الأمم.. أما في مجلس الأمن فقد خلت ثلاثة أماكن بدلا من البرازيل واستراليا وبولنדה . فازت بثلاثي الأصوات في الهيئة كل من كندا وأرجنتينا . وتلتها أوكرانيا والهند بأقل من ثلثي الأصوات ، فأعيد الاقتراع بينهما مرات عدة ، ولكن انقسام الرأي بين الكتلتين قد حال دون فوز إحدهما ، ولا يزال الموقف معلقاً إلى الآن . وأما عن مسألة عضوية هيئة الأمم ، فقد كان الواجب أن ترحب الهيئة باستقبال الدول المستقلة التي لا تزال واقفة بالأبواب ، ومنها الدول التي عقدت الحلفاء معها أخيراً معاهدات الصلح . ولكن انقسام الدول الكبرى فيما بينها لم يسمح إلا بقبول اليمن والباكستان ، وتركت في الدهليز دول لها خطرها وأهميتها مثل إيرلنده والبرتغال وإيطاليا وفنلنده .

وكان السبب في هذا التعنت أنه لما تقدمت ألبانيا لقبولها عضواً بالهيئة أيدت روسيا طلبها على أساس أن ألبانيا قد حاربت إلى جانب الحلفاء في الحرب الأخيرة ضد قوات المحور ، غير أن الدول الغربية عارضت في قبولها بسبب التهم الموجهة إليها من اليونان ، ولتشددها أمام بريطانيا في قضية الألغام التي كانت مشوثة في خليج كورفو واصطدمت بها في العام الماضي سفينتان انجليزيتان ، فدمرت السفينتان وراح ضحية الحادث عدد من البحارة الانجليز . فلما اقترح المجلس ضد قبول ألبانيا جاء الرد سريعاً من روسيا ؛ إذ اعترضت على قبول إيرلنده والبرتغال وشرق الأردن حين قرر المجلس قبولها . وكانت حجة المندوب الروسي في الاعتراض أن استقلال شرق الأردن ناقص ، وأن إيرلنده والبرتغال لم تشتركا في الحرب ضد قوات المحور ، وأضاف المندوب إلى اعتراضه قوله إنه يكفي سبباً لرفض قبول هذه الدول أن حكومة اتحاد السوفييت لم تر من المناسب أن تتبادل معها التمثيل السياسي ، لأنها لا تستوفي الصفات التي تؤهلها لأن تكون أعضاء في هيئة الأمم . ولا تعارض روسيا في قبول إيطاليا وفنلنده إذا قبلت الدول الغربية بلغاريا وألبانيا . وهكذا تنحدر الاجراءات الخاصة بتطبيق ميثاق هيئة الأمم المتحدة إلى درك المساومة والمقايضة!

٣ - أما مسألة أندونيسيا ، فقد ظهر فيها ضعف مجلس الأمن ظهوراً أكثر وضوحاً . ذلك أنه لم يكده المجلس يقرر مطالبة الفريقين المتحاربين بوقف

القتال ، ويعلم الطرفان قبولها توسط المجلس ، حتى عادت الأنباء تؤيد استئناف القتال بين الجانبين ، ولا تزال الجمهورية الأندونيسية تطالب المجلس بوقف القوات الهولندية عند مراكزها الأولى ، ولكن بدون جدوى . ولا تزال اللجنة الثلاثية التي ألفتها المجلس من أستراليا وأمريكا وبلجيكا في طريقها إلى أندونيسيا لحسم النزاع بين المتحاربين .

وهذا الموقف السلمي من جانب مجلس الأمن يذكرنا بموقف مخالف له تماماً وقفه مجلس عصبة الأمم في سنة ١٩٢٥ . ذلك أنه حدث في أكتوبر من ذلك العام أن توترت العلاقات بين اليونان وبلغاريا كما هي متوترة الآن ، ولكن بفارق واحد ، هو أن الإغريق كانوا هم المعتدين إذ اخترقوا حدود بلغاريا ، وحدثت بينهم وبين البلقان مناوشات كادت تفضي إلى نشوب الحرب بين الشعبين ، فسارعت بلغاريا إلى مجلس العصبة تشكو من اعتداء اليونان ، وكان رئيس المجلس إذ ذاك السياسي الفرنسي الشهير مسيو بريان Briand وزير خارجية فرنسا ؛ فما إن وصلته أنباء الحادث حتى اتصل شخصياً بالحكومتين تلفونياً ، وطلب إليهما باسم العصبة وقف الاستعداد للحرب فوراً وسحب قوات كل من الحكومتين إلى داخل حدودها ، ثم دعا المجلس إلى الانعقاد في باريس في مدى ثلاثة أيام من تاريخ وصول الشكوى ، وقرر المجلس أن تسحب اليونان قواتها في مدى أربع وعشرين ساعة ، وكلف المحققين العسكريين لدول الحلفاء تنفيذ أوامر المجلس بدقة والسهر على مراقبة الحالة . وقد وصلت الأوامر إلى الجيش اليوناني بالارتداد قبل أن يتيها للهجوم ببضع ساعات .

حدث هذا كله لأن الدول كانت تحدها جميعاً الرغبة الأكيدة في صيانة السلم ونشر ألوئته في جميع البلاد على السواء ، ولأن أعضاء المجلس كانوا يقدسون رسالتهم ويعتقدون أنهم حين يتكلمون كانوا ينطقون بلسان الشعوب بل بلسان الانسانية جمعاء ؛ فكان إذا تكلم بريان الفرنسي أو تشمبرلن أو رمزي مك دونالد أو هندرسون الانجليزى اهتز لكلماتهم العالم أجمع . أما اليوم فماذا نرى ؟ إننا لا نرى قادة ينطقون بلسان الانسانية فينصت لهم العالم ، بل نرى مندوبى الدول في الهيئة مجرد ممثلين سياسيين لحكوماتهم يقتضيهن واجبهن أن يدافعوا عن مصالح حكوماتهم وكفى . أما رسالتهم العامة

ودفاعهم عن الحقوق والحريات وقيامهم كحراس للأمن والسلام في ربوع العالم جميعاً ، فأمر قد تتشدد بها ألسنتهم ، ولكنها لا تنطوي عليها قلوبهم . وسيبقى مصير هيئة الأمم المتحدة معلقاً في الميزان لا تقض لها ولا إبرام في المشكلات الدولية ، حتى يستقر رأى الدول الكبرى فيما بينها ، فاما إيمان صحيح بالميثاق وبرسالة الهيئة ، وإما حرب « جامدة » كالتى نعانينا الآن تعقبها بعد أمد طويل أو قصير حرب ذرية لا تبقى ولا تذر .

محمد رفعت

[Faint bleed-through text from the reverse side of the page, mostly illegible due to fading and ghosting.]